الأمم المتحدة S/2001/185

مجلس الأمن

Distr.: General
1 March 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

بحلول يوم الأربعاء المقبل الواقع في ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ يكون قد مر ستة شهور على اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن بعنوان ''كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين ولا سيما في أفريقيا''. وكما هو معروف فإن اجتماع القمة اختتم أعماله باتخاذ القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) بتوافق الآراء، ويتضمن إعلانا مقابلا.

وفي هذا الخصوص، يشرفني أن أبلغكم أنه في ذلك اليوم، وخلال رئاستها لمجلس الأمن، تعتزم أوكرانيا إجراء مناقشة مفتوحة عن موضوع متابعة مؤتمر قمة مجلس الأمن بغية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المذكور أعلاه خلال الستة شهور الماضية والبحث عن طرق أخرى لتعزيز دور المجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

وإذ أضع هذا الهدف نصب عيني، فإنه يشرفني أن أحيل إليكم ورقة عمل (انظر المرفق) حول موضوع المناقشة، والهدف منها أن تُشكل أساسا للمناقشة. وآمل أن تؤدي المناقشة المفتوحة إلى إتاحة فرصة جيدة للقيام بتبادل وجهات النظر من قبل المشاركين على نطاق واسع وبصراحة، مما قد يُسهم في الجهود الهادفة إلى زيادة فعالية الأنشطة التي يقوم بها مجلس الأمن حاليا وفي المستقبل.

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة والمذكرة المرفقة مع تذييلها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاليري ب. كوتشينسكي
السفير
الممثل الدائم بالنيابة

010301 010301 01-27100 (A)
0127100

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

"في سبيل تحقيق النوايا"

مذكرة توضيحية لإجراء نقاش مفتوح بشأن متابعة اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في ٧ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠

في السابع من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عقد مجلس الأمن اجتماعا على مستوى رؤساء الدول والحكومات للنظر في موضوع "كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا".

ويُعتبر اجتماع القمة لمجلس الأمن، من وجهات نظر عديدة، في مطلع ألفية جديدة، حدثا ملحوظا لا غنى عنه في حياة الأمم المتحدة.

وكما أكد الأمين العام في البيان الذي ألقى به خلال الاجتماع، "فإن عددا كبيرا جدا من المجتمعات الضعيفة في الكثير من مناطق العالم تتردد الآن في التطلع إلى الأمم المتحدة لمساعدتها في ساعة حاجتها. وما من عدد من القرارات والبيانات يمكن أن يغير هذه الحقيقة؛ بل لا يمكن لغير الفعل أن يغيرها: أي اتخاذ عمل فوري ومتحد وفعال بمهارة وانضباط لوقف الصراع وإعادة السلام. ولا يمكن لغير هذا العمل المتسم بالتصميم أن يعيد للأمم المتحدة سمعتها كقوة ذات مصداقية لإحلال السلام والعدل".

وبالفعل فقد واجه مجلس الأمن خلال السنوات الماضية قضايا أساسية حقا. فهل أدى مسؤوليته الرئيسية أداء فعالا في مجال صون السلم والأمن الدوليين؟ وهل المجلس على استعداد لوضع وتنفيذ استراتيجية ذات هدف جيد قياما بواجبه الأساسي بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة؟ وهل هناك إرادة مشتركة لمواجهة هذا التحدي؟ وهل هناك أي رؤيا مشتركة للطريق الحقيقي لكفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين؟

لقد أصبح مؤتمر قمة مجلس الأمن فرصة لإعادة النظر في هذه المسائل. فقد اجتمع في المؤتمر زعماء الدول الأعضاء في المجلس ليعيدوا التأكيد على مسؤوليات هذا الجهاز في صون المقاصد والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وأسهم إسهاما قيما في تحقيق نجاح مؤتمر قمة الألفية الهادف إلى تعزيز الأمم المتحدة بوجه عام. وأخيرا وليس آخرا، فإن مؤتمر قمة المجلس أخذ على عاتقه عددا من الالتزامات المهمة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في التصدي

للتحديات التي تواجه السلم والأمن، والتي سجلت في الإعلان الذي اعتمد بتوافق الآراء (القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، المرفق).

واليوم، وبعد انقضاء فترة الستة أشهر الأولى منذ اعتماد الإعلان فإن أوكرانيا التي تتولى رئاسة مجلس الأمن تقترح إجراء مناقشة مفتوحة تستهدف تقييم النتائج الملموسة في تنفيذ الإعلان. وإذ تقترح أوكرانيا إجراء هذه المناقشة فإنها تنطلق في ذلك من الافتراض بأنه من المهم إجراء استعراضات منتظمة للتنفيذ العملي للقرارات التي يتخذها المجلس.

وبغية جعل هذه المناقشة أكثر تجسيدا وأهمية، فإن رئيس مجلس الأمن يود أن يطرح على الوفود الأسئلة التالية:

- توصل المجلس إلى تفاهم بشأن ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتشجيع إقامة سلام وطيد وتنمية مستدامة في أفريقيا؛ فما مدى فعالية ترجمة هذا التفاهم إلى فعل عملي؟
- أعرب المجلس عن تصميمه على إعطاء أولوية متساوية لصون السلم والأمن الدوليين في كل منطقة من مناطق العالم؛ فهل هناك أي صراعات أو حالات ''منسية'' تحتاج إلى اهتمام أكبر من جانب المجلس؟
- أعرب المجلس عن عزمه على تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقد برهن على استعداده للخروج بنتائج ملموسة لتحقيق هذا الهدف، وقد خطا خلال الأشهر الستة الماضية بشكل خاص خطوات هامة لتعزيز إمكانية المنظمة في هذا المجال؛ فهل هناك أي مسائل محددة تتصل بمهمة تعزيز عمليات حفظ السلام تحتاج لبذل مزيد من الجهود النشطة من قبل المجلس؟
- تعهد المجلس بتحسين فعالية الأمم المتحدة في التصدي للصراعات في جميع المراحل انطلاقا من منع وقوعها إلى تسويتها فإلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع؛ ولما كان هذا الهدف الكبير يحتاج إلى تعزيز وتحسين مجمل نطاق ما لدى المجلس من أدوات لتحقيق السلام، فما هي المجالات المحددة التي تم تجاهلها في هذا المسعى؟
- شجع المجلس على وضع استراتيجيات دولية شاملة للتصدي للأسباب الأصلية للصراعات؛ فما مدى فعالية المجلس نفسه في الإسهام في تحقيق هذا الهدف؟
- حث المجلس على تعزيز التعاون والاتصال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ فما هو التقدم الملموس الذي أحرز حتى الآن في هذا المجال وهل هناك أي ضرورة لتعزيز هذا التعاون بين المؤسسات؟

التذييل

الأفكار والمبادرات والرسائل الرئيسية المعروضة خلال مؤتمر القمة

في مؤتمر قمة مجلس الأمن، الذي افتتحه رئيس مجلس الأمن، رئيس جمهورية مالي السيد ألفا عمر كوناري، أدلى ١٦ مشاركا بكلمات وفيما يلي أسماء المشاركين (بالترتيب):

الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، ورئيس الولايات المتحدة السيد ويليام كلينتون، ورئيس جمهورية الأرجنتين السيد فيرناندو ديلاروا، ورئيس جمهورية الصين الشعبية السيد جيانج زيمن، ورئيس الجمهورية الفرنسية السيد جاك شيراك، ورئيس جمهورية ناميبيا السيد سام نوجوما، ورئيس الاتحاد الروسي السيد فلاديمير بوتن، ورئيس الجمهورية التونسية السيد زين العابدين بن علي، ورئيس أوكرانيا السيد ليونيد كوتشما، ورئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية الشيخة حسينة، ورئيس وزراء كندا السيد جان كريتيان، ورئيس وزراء جامايكا السيد بيرسفال جيمس باترسون، ورئيس وزراء مملكة هولندا السيد ويم كوك، ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد توني بلير، ووزير خارجية ماليزيا داتوك ساري سيد حامد البار، ورئيس جمهورية مالي السيد ألفا عمر كوناري.

وأكد المشاركون الموقرون على عدد من المبادئ والمبادرات والرسائل يمكن إيجازها على النحو التالي (والقائمة غير كاملة).

ألف – عناصر رئيسية

- يجب على الأمم المتحدة أن تعزز الجهود المبذولة لتحسين احترام حقوق الإنسان وحماية الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات وطنية، وإنشاء أنظمة سياسية قائمة على التمثيل والمشاركة الحقيقيين وتحسين الحالة الصحية ومعايير التعليم.
- ينبغي لمجلس الأمن أن يحترم، في جميع الأوقات، مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
- من صلاحية مجلس الأمن حصرا أن يأذن باستخدام القوة في العلاقات الدولية – إلا في الحالات التي يُمارس فيها حق الدفاع عن النفس – فضلا عن استخدام تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة الأخطار التي تتهدد السلم.
- ينبغي للمجلس أن يعلق أهمية متساوية على انتهاكات السلم والأمن الدوليين وأن يتصدى لها بسرعة في جميع مناطق العالم.

- ينبغي لمجلس الأمن في جميع الحالات أن يسترشد بثلاثة عناصر: ضرورة التحلي بالعزم للتصرف تصرفا وقائيا (قبل أن تصل الأزمة إلى نقطة اللاعودة)، وضرورة امتلاك القدرة للتصرف، وضرورة التصرف بفعالية وحزم.
- ينبغي لمجلس الأمن أن يركز على منع الصراعات المسلحة من خلال بناء ثقافة سلام.
- عندما يتصرف أعضاء مجلس الأمن بتضامن ووحدة، تحل أكثر المشاكل تعقيدا.
- يجب أن تسوى الصراعات في حال اندلاعها من خلال الحوار والتفاوض والتشاور.
- كان هناك تأكيد على أن الاستخدام المتعمد للقوة والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى باسم النشاط الإنساني يناقض المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.
- طرح اقتراح يقضي باحترام مبدأ عدم التدخل، ولكن مع إضافة قيمة أخرى إليه في الوقت ذاته: وهي مبدأ انتفاء اللامبالاة.
- [ينبغي] للمجتمع الدولي أن يصيغ رؤيا موحدة وموضوعية لمفاهيم معينة كمفهوم التضامن وحماية حقوق الإنسان وقضايا التنمية.
- لا بد لمجلس الأمن لكي يلبي الاحتياجات المعاصرة أن يصلح نفسه عندما تقتضي الضرورة بغية تعزيز دوره وصون سلطته وتحسين كفاءته.
- طرح رأي مفاده أن ممارسة حق النقض قد عفى عنه الزمان ولا يتسم بالديمقراطية.
- ينبغي لأي عملية لإصلاح مجلس الأمن أن تعكس على نحو كاف إرادة أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.
- يجب على المجلس بغية الحفاظ على سلطته الكاملة أن يكون أكثر تمثيلا فيما يتعلق بعضوية المنظمة.
- ينبغي أن يكون أحد التوجهات الرئيسية يتمثل في تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والمنظمات والمبادرات الإقليمية.

باء – الصراعات والأزمات

- إن أهم واجب يتمثل في تحسين قدرات الأمم المتحدة على مواجهة الأزمات.
- ثمة حاجة ماسة لوضع استراتيجية شاملة لمنع الصراعات.

- يمكن أن تكون إحدى الخطوات الأولى لتنفيذ هذه الاستراتيجية إنشاء مراكز إقليمية لمنع الصراعات تابعة للأمم المتحدة.
- من المهم أيضا توسيع نطاق الصكوك اللازمة لحفظ السلم والأمن. وفي هذا السياق، ينبغي إبراز عمليات منع الصراع على أنها تشكل نموذجا جديدا لأنشطة حفظ السلام.
- ينبغي وضع استراتيجيات منع الصراع بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.
- لتمكين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من تحسين أدائها، لا بد من علاج الأعراض، وإزالة أسباب الصراع الجذرية في الوقت نفسه.
- على منظومة الأمم المتحدة أن تتوصل إلى وضع استراتيجية شاملة ومنسقة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع.
- على الأمم المتحدة أن تضع في اعتبارها جميع الآثار المترتبة على تغير طبيعة الصراعات التي يتزايد نشوبها لأسباب داخلية.
- ينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما أكبر لحالات الأزمات الإنسانية التي تمس السكان المدنيين.
- ينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما خاصا لما يسمى بـ ''الصراعات المجمّدة'' في منطقة ما بعد عهد الاتحاد السوفياتي.
- لا بد للمجتمع الدولي من أن يتصدى للأسباب، وعندما تتمثل هذه الأسباب في التخلف وانعدام الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ينبغي أن يكون الأمين العام قادرا على عرضها على مجلس الأمن واستخدام سلطات التعبئة المخولة له.
- ينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى لازدياد أعداد اللاجئين والمشردين داخليا.
- يتطلب منع الصراعات وتنفيذ المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحماية أكثر الناس ضعفا، فضلا عن عدد من الأسباب الهامة الأخرى، إنفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

- على الأمم المتحدة أن تتصدى لكل ما يتيح تمويل الصراعات وتأجيجها، كالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ والاتجار بالمخدرات؛ وتكديس الأسلحة الصغيرة.
- ينبغي إيلاء العناية الواجبة للفقر والتخلف باعتبارهما من أسباب الصراع الجذرية.
- على الأمم المتحدة أن تتصدى باستمرار لجنرالات الحرب أو الدول التي ترفض الالتزام بتعهداتها الناشئة عن اتفاقات السلام. والعامل الرئيسي لفعالية أعمال الأمم المتحدة يتمثل في وضع اتفاقات سلام تتمتع بالمصداقية والاحترام.

جيم – الجزاءات

- يجب على مجلس الأمن عند لجوئه للجزاءات أن يستجمع الإرادة ويتحلى بالحكمة لكفالة إنفاذ تلك الجزاءات بفعالية وبلوغها الهدف المنشود دون أن تترتب عليها مشقة إضافية غير ضرورية.
- ينبغي للأمم المتحدة أن تعد منهجية واضحة ومتماسكة لفرض الجزاءات ورفعها، على أن تراعي هذه المنهجية شواغل السكان المدنيين الأبرياء ومصالح البلدان الثالثة.
- يجب أن تكون الجزاءات متناسبة مع الأهداف المرجوة منها.
- لا بد من كفالة استعراض نظم الجزاءات أو تخفيفها أو رفعها بحيث لا تستمر معاناة الشعوب المتضررة منها لفترة طويلة.
- ينبغي ألا تكون نظم الجزاءات بلا نهاية. ومع ذلك، فهي لا تزال أداة لها قيمتها، تستخدم في مواقف مختلفة تموَّل فيها الحروب والأعمال الوحشية التي يرتكبها المتمردون من خلال الاتجار غير المشروع في الماس وغيره من الموارد الطبيعية.
- لا بد من إنشاء هيئة دائمة داخل الأمانة العامة لمراقبة الاتجار غير المشروع بجميع السلع الأساسية المرتفعة القيمة.

دال – عمليات حفظ السلام

- لا يمكن أن يكون اللجوء إلى الأمم المتحدة وحفاظ السلام هو الرد على كل أزمة وكل صراع وكل تهديد لحياة البشر. كما لا يمكن أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بديلا عن الإرادة السياسية التي ينبغي أن يتحلى بها الأطراف لتحقيق التسويات السلمية.

- أثبتت الوقائع أن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتوقف على الالتزام بالمقاصد والمبادئ المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبادئ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتماس موافقة الأطراف المعنية مقدما، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس.

- ينبغي للأمم المتحدة أن تعد موجزا بتجاربها السابقة والدروس المستفادة منها. فحقيقة أن عمليات حفظ السلام أسهمت في السلم والأمن الدوليين، ولكنها ليست دواء لكل داء.

- إن وضع استراتيجيات لحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك استراتيجيات لنزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة إدماج المحاربين القدماء، مهمة ذات أولوية.

- ذُكر أن مجلس الأمن وحده هو الذي يحق له اللجوء إلى استخدام القوة في حالة الأزمات كإجراء أخير. وعندما يفعل مجلس الأمن ذلك فإنه يتحمل مسؤولية خاصة تتمثل في تحديد الولاية اللازمة لإدارة عملية حفظ السلام والقواعد المنظمة لها تحديدا دقيقا.

- ينبغي للمجلس والأمانة العامة أن يبذلا كل ما في وسعهما لإشراك الدول الأعضاء، وبخاصة الدول التي يُتوقع إسهامها بقوات، في مرحلة التخطيط وفي كل مرحلة لاحقة من مراحل العملية.

- ينبغي تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال جملة أمور منها منح ولايات مناسبة تشمل التعاون مع السكان المدنيين، وتحسين القدرة على التخطيط، وسرعة نشر عمليات حفظ السلام، والتنسيق الجيد بين المشاركين في العملية في الميدان.

'١' الولاية

- عندما يطلب مجلس الأمن نشر عملية من عمليات حفظ السلام، يجب أن يكفل لها ولاية واضحة وقابلة للتنفيذ.

- ينبغي للولايات التي يمنحها مجلس الأمن أن تمكن العمليات من مواجهة أسباب الصراع الجذرية (متى كان ذلك منطبقا). وفي هذا السياق، تستحق المسائل التالية أن يقدَّم لها دعم قوي: القضاء على الفقر والتنمية المستدامة والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وإرساء حقوق الإنسان كدعائم للسلام الدائم.

- يجب أن تكون أهداف عمليات حفظ السلام متمشية مع ولاية التشغيل والموارد المقدمة.
- ينبغي أن تتضمن الولاية عند الضرورة قواعد تتعلق بحماية المدنيين.

'٢' الأفراد

- ينبغي عدم إنشاء عمليات حفظ السلام إلا عندما يتم التحقق من توفير الدول الأعضاء للعدد المناسب من الأفراد المدربين تدريبا عاليا والمجهزين تجهيزا جيدا.
- لا بد من تمكين الأمم المتحدة من توفير أفراد لعمليات حفظ السلام يمكن نشرهم بسرعة على أن يكونوا مدربين ومجهزين على النحو الواجب وقادرين على تكوين قوة لها مصداقيتها.
- يجب على الدول أن تزود الأمم المتحدة بالنوعية والكمية المناسبتين من الأفراد والمعدات.
- أظهرت الصراعات التي نشبت في الآونة الأخيرة أنه ينبغي تدريب القوات والأفراد المدنيين تدريبا فعالا.

'٣' التمويل

- ينبغي أن يكون تمويل عمليات حفظ السلام كافيا، وينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يتحملوا مسؤولية خاصة في هذا الشأن. وينبغي مراعاة الحاجة إلى إيجاد نهج تدريجي ومراعاة حالة البلدان النامية عند استعراض تمويل هذه العمليات.
- يجب ألا تكون الشواغل المتعلقة بالميزانية قيدا يشل حركة العملية منذ بدايتها.
- لا بد من تعزيز الموارد المالية للأمم المتحدة.

'٤' مرتكبو الجرائم

- لا يمكن ترك مرتكبي الجرائم في حق الوجدان الجماعي للبشرية تمر دون عقاب.
- يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد من يستولون على السلطة بوسائل غير مشروعة عن طريق الإطاحة بالحكومات المنتخبة وفقا للدستور.

هاء – المرأة

- لا ينبغي النظر إلى المرأة باعتبارها مجرد ضحية من ضحايا الحرب.

- لا بد من اتخاذ تدابير ملموسة لكفالة اضطلاع المرأة بدور أكبر في الجهود المبذولة لصون السلم والأمن وتعزيزهما.

واو – الأطفال

- ثمة حاجة إلى جهود ومبادرات إضافية لإنهاء استهداف الأطفال في حالات الصراع المسلح، ويشمل ذلك قتل الأطفال وتشويههم، وممارسة العنف الجنسي ضدهم، واختطافهم وتشريدهم رغم إرادتهم، وتجنيدهم، واستخدامهم في الصراعات المسلحة انتهاكا للقانون الدولي.
- إنشاء مناطق خالية من الجنود الأطفال في مختلف أنحاء العالم.

زاي – مسائل تتعلق بالشؤون الأفريقية

- ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يوليا اهتماما أكبر بأفريقيا وأن يزيدا من إسهاماتهما في هذه القارة.
- ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يوثقا تنسيقهما لأنشطتهما مع جهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم الأفريقية نفسها.
- ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن عند تصديهما للمشاكل التي تواجه أفريقيا أن يحترما سيادة البلدان الأفريقية احتراما كاملا، وأن يوليا اهتماما كبيرا لآراء البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية، وأن يتخذا تدابير فعالة لتخليص البلدان الأفريقية من الفقر والحرب، وأن يساعدا الشعوب الأفريقية في مسيرتها نحو الاستقرار والتنمية والتطوير.
- ترجع الصراعات الأليمة الدائرة في أفريقيا إلى أسباب متنوعة تتطلب استجابات متكاملة يجتمع فيها عنصرا السلم والأمن الضروريين مع التنمية المستدامة والديمقراطية التمثيلية وسيادة القانون.
- ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في هذه الصراعات بحذر شديد لا يمكن بلوغه إلا من خلال المعرفة المباشرة بالواقع وتحسين التنسيق مع المنظمات الإقليمية وسائر أجهزة الأمم المتحدة.
- أثبتت الأحداث الأخيرة أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا يمكنها أن تؤدي دورا لا تقدر قيمته في صون السلم والأمن الدوليين وإحلالهما في أفريقيا.

حاء – نزع السلاح، من حيث أسلحة الدمار الشامل

- إن نزع السلاح العام الكامل هو الالتزام الذي تتعهد الأمم المتحدة بتحقيقه.
- يجب على الأمم المتحدة أن تعمل على وضع معايير قانونية دولية فعالة لمكافحة تداول الأسلحة الخفيفة.
- طُلب من جميع الدول أن تصدق على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

طاء – المسائل المثيرة لبالغ القلق

'١' الإيدز والأمراض المعدية

- يوجد اليوم احتياج شديد إلى إيلاء عناية خاصة إلى المشاكل التي تؤدي إلى مقتل أعداد كبيرة من الناس وتتجاوز الحدود وتزعزع استقرار مناطق بأكملها، أي الأمراض المعدية كالملاريا والدرن والإيدز.

'٢' الإيكولوجيا والصحة

- ثمة حاجة إلى الاستثمار في الأمور الأساسية: المياه النقية، والغذاء المأمون، والصرف الصحي الجيد، والوعي الصحي. وعلى الأمم المتحدة أن تتأكد من استفادة جميع الشعوب من التقدم العلمي.
- ثمة حاجة إلى التصدي للتحدي الذي يطرحه تغير المناخ من خلال تقديم إسهامات حقيقية.
- أعرب عن تأييد تنفيذ بروتوكول كيوتو وتحقيق غيره من الأهداف الرامية إلى الحد من الأخطار التي تهدد البيئة.

'٣' الفقر

- على الأمم المتحدة أن تطرح الخطة الأشمل المتمثلة في محاربة الفقر الذي يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب.
- إن النمو الاقتصادي الواسع النطاق يساعد على الحد من الفقر كسبب رئيسي من أسباب الصراع، ومن ثم يجب أن يكون جزءا من استراتيجيات منع الصراع.

'٤' التعليم

- جرى تأييد الهدف المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

'٥' تخفيف عبء الديون

- إن فكرة تخفيف عبء الديون بشرط استثمار الوفورات المحققة من ذلك في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعوب فكرة طال انتظارها، ولا يزال على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد.